التوزيع : عـــام
E/ESCWA/SD/89/WG.2/2
٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩
ARABIC
الأصل : بالعربيـــة

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

SEP - 2 1992

LIB

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

بالتعاون مع

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة - جمهورية مصر العربية

اجتماع الخبراء حول المرأة الريفية:
الانتاج والخدمات
٢٢ - ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩
القاهـرة

مشاركة المرأة الريفية الأردنية في التنمية

إعـداد
الأستاذ الدكتور سرى ناصـر

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 5
Directory Name:
CD5\SD\89_2_2
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

89-0748

تقديـــم

أخذت مكانة المرأة في الأردن بالتغير في كافة المناطق الحضرية منها والريفية منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن، ويعود هذا التغير الى أسباب اقتصادية واجتماعية متعددة. ويأتي هذا التغيـــر نتيجة مباشرة لما شهده المجتمع الأردني من تغيرات جذرية شملت كافة نواحي الحياة وكافة المناطق.

وسنتناول في هذا التقرير بعض جوانب هذا التغير، والذي أثر على دور ومكانة المرأة في المجتمع القروي. ولكون هذا التغير لم يأت منفصلا عن غيره من التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعـــي للمجتمع ككل، فسنعرض في هذه المقدمة التغيرات التي طرأت على مركز المرأة ودورها في الريف مـــن خلال عرض المتغيرات الأخرى التي شهدها المجتمع الأردني، والتي أثرت في أوضاع المرأة الريفية بشكـــل مباشر.

كما سنعرض في هذه الدراسة البحوث والدراسات التي أجريت حول أوضاع المرأة في المجتمـــع القروي، بالاضافة الى استعراض سريع لأهداف الجمعيات والنوادي الخيرية التي أسست في كافة المناطـــق، والأسباب التي أدت الى فشل هذه الجمعيات وعدم قدرتها على تحمّل مسؤولية الأهداف التي وجدت مـــن أجلها، ألا وهي محاولة إدماج المرأة في عمليات التنمية وفي إطار حركة المجتمع ككل.

كما سنقدم في هذا السياق دراسة حالة لمشروعين انتاجيين شاركت بهما المرأة الريفية.

المشروع الأول هو «المشروع الانتاج للمرأة في منطقة المفرق»، وهذا المشروع باشراف جمعيـــة الاغاثة الكاثوليكية، والمشروع الثاني هو مشروع بترا الذي قامتا بتنفيذه مؤسسة انقاذ الطفل ومؤسســة نورالحسين بالتعاون مع وزارة التنمية وبمساعدة من الوكالة الأمريكية للانماء الدولي.

وقبل أن نتطرق الى التغيرات التي طرأت على مكانة المرأة ودورها في المجتمع الريفي ومسببـات هذا التغير، سنتعرّض بايجاز لمكانة المرأة في الريف قبل حصول هذا التغير.

١- مركز ودور المرأة التقليدية في المجتمع القروي

لقد حافظت المرأة القروية في الريف العربي عموما وفي الريف الأردني وعلى مدى الأجيال علـــى دورها كعامل منتج وفعّال منذ أن تكوّن مجتمع القرية، فالقرية كانت مركز النشاط الزراعي وتربيـــة المواشي. وحتى عدة عقود قليلة مضت كانت القرية مصدرا لغذاء الانسان، وعاملا هاما في بناء الاقتصـــاد الوطني.

وكانت المرأة الريفية أحد أعمدة الانتاج في المجتمع القروي، فبالاضافة لعملها كربة منزل، ومـــا يترتب على ذلك من أعمال مختلفة مثل العناية بالأطفال، وتقديم الخدمات الضرورية للأسرة من اعـــداد الطعام وغسيل الملابس واعداد الخبز ونقل المياه من مصادرها وتوفير الوقود من حطب وغيره للأســـرة، فقد كانت المرأة القروية تقوم بدور فعّال في عملية الزراعة والحصاد وجمع الثمار والخضار، كما أنها كانـت تتوجه للمدينة لبيع منتجات الأسرة الزراعية والحيوانية.

بالاضافة لدورها في الأسرة والحقل، فقد كانت المرأة أيضا تجيد القيام بالعديد من الصناعات التقليدية والأشغال اليدوية، كغزل الصوف والبُسُط والقش واعداد الملابس والتطريز وصناعة الفخار والجلود...الخ، وكانت هذه المنتجات التي تقوم بها المرأة في حالة تسويقها تشكل دخلا ثانويا أو مساعدا للأسرة، وفي حالة انتاجها بقصد الاستعمال المنزلي، فقد كانت أيضا تخفف من أعباء الأسرة.

وكانت المرأة تحرص على نقل خبراتها كاملة لابنتها وتعدها اعدادا كاملا لكي تصبح زوجة وعاملة ومنتجة. من هنا نلاحظ أنه كان للمرأة الريفية دور واضح ومحدد كطرف أساسي في عملية الانتاج، مما يعزز مكانتها المعنوية والاجتماعية. ولذلك فقد كانت تقبِل على مزاولة أعمالها بكل همة وثقة.

٢- <u>العوامل والأسباب التي أدت الى تغير دور ومكانة المرأة في المجتمع القروي</u>

(أ) <u>عوامل خارجية</u>

من الأسباب الهامة التي ساهمت في عملية التغير، مسلسل الحروب وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عموما، والأردن بشكل خاص، فقد نجم عن هذه الحروب هجرات مختلفة، رافقتها عملية اخلاء للقرى المتاخمة للحدود، والتي انتقل سكانها للقرى المجاورة وللمدن، الأمر الذي أدى الى فقدان الأرض، وبالتالي تغير أنماط العمل والانتاج، وهذا أدى بدوره الى تغيير في مركز المرأة ودورها في الريف. فبعد أن كانت المرأة جزءا أساسيا من عملية الانتاج الأسري، أصبحت تكتفي بعملها كربة بيت، وفي حالة اضطرارها للعمل خارج المنزل أصبحت تعمل بأجر محدود وقليل كعاملة زراعية في مزارع الغير، الأمر الذي قلل من حجم مساهمتها في دخل الأسرة.

ومن العوامل الخارجية البارزة التي ساهمت في إحداث التغير في المجتمع ككل، احساس هذا المجتمع بانتمائه للمجتمع الدولي الانساني بشكل عام، والذي شهد بدوره منذ بداية هذا القرن ثورة على المستوى التقني والحضاري، التي يسّرت عملية الاتصال والتنقل ونقل المعلومات، فزادت من إمكانية إطلاع الشعوب على تجارب بعضها البعض، وبرزت من جراء ذلك نماذج لمجتمعات عالمية، ناقشت النماذج المحلية، وأخذت الشعوب الفقيرة وبلدان العالم الثالث عموما ترغب بالعيش على غرار تلك المجتمعات، كما أن مجتمعاتنا استفادت من منتجاتها المختلفة دون أن تمر بنفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى تطور تلك المجتمعات، فتحولت خلال فترة زمنية قصيرة من مجتمعات ذات نمط انتاج تقليدي، الى مجتمعات تستعمل أرقى منتجات التكنولوجيا مما أحدث خللا واضحا في البناء الاجتماعي بشكل عام.

(ب) <u>عوامل مشتركة</u>

هذه بعض العوامل الخارجية التي أثرت على وضع المرأة في الريف. إلا أن هنالك بعض العوامل الداخلية التي أثرت بنفس القدر وفي نفس الوقت على أوضاع المرأة، كان أبرزها انخفاض مردود الانتاج الزراعي والحيواني والحرفي الذي تنتجه القرية، في الوقت الذي تم فيه اكتشاف البترول في منطقة الخليج والدول العربية الأخرى المنتجة له، وما رافق ذلك من نهضة اقتصادية في تلك المناطق، والتي شكلت قوة جذب للأيدي العاملة العربية ومن ضمنها الأردن. أدى ذلك الى هجرة الرجال من أرباب

البيوت للعمل طلبا للرزق، فكان من الطبيعي مع هذا الوضع أن تحل المرأة مكان زوجها في تحمّل مسؤوليات الأسرة. فبعد أن كان الرجل صاحب القرار الأول أصبحت المرأة بعد غيابه هي صاحبة القرار وبالتالي صاحبة السلطة. ولعمل هذا أدى الى نوع من الرفاه المادي والاجتماعي لدى الأسرة، مما جعل المرأة تتخلى عن مزاولة بعض الحِرَف التقليدية، التي يحتاج انتاجها الى وقت طويل، وتعود عليها بربح قليل، مما جعل المرأة تتحول تدريجيا من امرأة منتجة الى امرأة مستهلكة.

فبعد أن كانت المرأة الريفية تتوجه الى الريف من أجل تسويق منتجاتها، أصبحت تتوجه للمدينة من أجل شراء حاجياتها هي وأسرتها. ساهم تكريس هذا الوضع سهولة المواصلات كما ذكرنا وسهولة انتقال البضائع المستوردة المتعددة ذات الأسعار المناسبة، فشهد بذلك النظام الاجتماعي القائم في الريف تحولا واضحا، فانتقل من مرحلة الانتاج التقليدي الذي يلبي حاجات المجتمع المحلي، ويسوّق الفائض منه في المدينة، الى مجتمع استهلاكي أو شبه استهلاكي.

(ج) <u>عوامل ذات صبغة داخلية</u>

من العوامل الهامة أيضا التي أثرت في تغير البنية الاجتماعية في المجتمع، تلك العوامل ذات الصفة المحلية التي أفرزتها ضرورات التطور وخطط التنمية وحركتها الديناميكية الداخلية لحركة المجتمع، كان أبرزها انتشار التعليم في المناطق الريفية والتحاق المرأة في مجال التعليم، فبعد أن كانت الفتاة تُعَد من قبل والدتها وأسرتها لتكون زوجة وعاملة ومنتجة في مجال الأسرة، أصبحت المدرسة تتولى هذا الدور أو تساهم في الجانب الأكبر منه. وحلت المناهج الدراسية في القرية لدى الفتاة كبديل عن تعلم الحرف التقليدية التي كانت تقوم بها المرأة الريفية عادة، وبديلا عن العمل في الزراعة وتربية الماشية والحيوانات التي تقتنيها الأسرة.

فالتغير الذي طرأ نتيجة انتشار التعليم أثر على نظرة الفتاة لدورها المستقبلي في المجتمع، وأكد رغبتها في الحصول على عمل ذا طابع مدني كالتدريس أو التمريض أو الخياطة...الخ، والذي تتقاضى مقابله أجرا محددا وثابتا. لأن العمل في إطار الأسرة الريفية لا يعود مردوده بشكل مباشر للمرأة بل للأسرة بشكل عام.

ومن العوامل التي ساهمت أيضا في تغيير مكانة المرأة ودورها في الريف، إدخال الخدمات للريف كالكهرباء وانتشار الطرق ووسائل النقل، رافقه تمركز الخدمات الأساسية في المدن، مما سهل عملية الانتقال للمدينة، والتوجه اليها كمكان أمثل للاقامة والعيش، واعتبار الحياة المدنية النموذج والنمط الذي يحتذى في الحياة والعمل والانتاج على حساب نمط الحياة الريفية.

٣- <u>البحوث والدراسات عن المرأة في الريف</u>

ان الأبحاث الميدانية التي أجريت عن المرأة في الريف الأردني قليلة ومبعثرة، فهناك دراسة بعنوان «سد المفارين ووادي الأردن الشرقي» للدكتورة منى فكري، وهي عبارة عن تحليل اجتماعي لمشروع سد المفارين، قامت بها سنة ١٩٧٩. وهذه الدراسة لم تتصد لأوضاع المرأة الريفية بطريقة

مباشرة، انما ذكرت أن مركز المرأة الريفية ودورها أخذا بالتغير نتيجة توجه عدد كبير من الفتيات الريفيات الى المدارس بالاضافة الى هجرة الرجال من المناطق الريفية الى الخارج.

وفي عام ١٩٨٠ قام مركز الأميرة رحمة للتنمية في علان والتابع لوزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسيف» باجراء بحث بعنوان «الدراسة الاستطلاعية الشاملة لتقدير حاجات المجتمع المحلي في منطقتي علان ورحمة». ولم يتطرق هذا البحث لأوضاع المرأة بصفة رئيسية انما عكست هذه الدراسة التغير الاجتماعي في بنية الأسرة الريفية. فمثلا أظهرت الدراسة أن هناك تحولا عن نمط الأسرة التقليدية الممتدة التي تضم الزوجين وأبنائهما وأقارب الزوجين أو أحدهما، الى نمط الأسرة الزوجية المحدودة النطاق والمسؤولية. وهذا الاستنتاج يعني تغير في مركز ودور المرأة بالاضافة الى أن الدراسة أظهرت أيضا أن الاقبال على التعلم من قِبَل الاناث كان يفوق بكثير عدد المقاعد في المدارس الموجودة في المنطقة. وجاء في الدراسة أيضا أن حجم الأمية في مجتمع الدراسة بلغ نسبة ٢٦ في المائة، وتشكل نسبة الاناث فيها نحو ثلثي نسبة الذكور، بالاضافة الى ازدحام عدد الطلبة في المدارس، حيث بلغ عدد الطلاب في الصف الواحد أكثر من ٣٨ طالبا. وتطالب الدراسة بحل مشكلة البطالة عند الاناث وزيادة عدد المدارس في المناطق الريفية.

وقام صندوق الملكة علياء، باجراء بحث عن المرأة الريفية في منطقة الكرك في سنة ١٩٨١، تحت عنوان «دراسة العينة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في منطقة الكرك». وقد جاء في هذه الدراسة بأن البحوث العلمية عن أوضاع المرأة الريفية في الأردن قليلة، وان كثيرا من المعلومات المتداولة عن المرأة كانت نتيجة تقديرات قد لا يعتمد على صحتها. وأظهرت الدراسة أن النساء الريفيات الصغيرات في السن يفضلن العمل المأجور على النشاطات الزراعية مثل التدريس والخياطة. أما الحِرَف اليدوية التقليدية فإن الكثير منها بدأ في الزوال لعدم توفر الوسائل لتطويرها وتنميتها، أو لافتقار من يعملن بها الى المساعدة في تسويق المنتجات. وتقترح الدراسة إقامة مشروعين، أحدهما للتصنيع الزراعي، والآخر للنسيج وانتاج الملابس والأقمشة.

وقام مركز الأميرة رحمة للتنمية/علان، التابع لوزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسيف» في عام ١٩٨٢ باعداد دراسة حول المرأة الريفية تحمل اسم «فرص تشغيل المرأة الريفية في منطقة جرش». وقد هدفت هذه الدراسة التطبيقية الى التعرّف على إمكانات المرأة وواقعها وظروف حياتها وطاقاتها الفنية المكتسبة من البيئة المحيطة والمجتمع المحلي، وكذلك التعرّف على الموارد الطبيعية الخام بالمنطقة كأساس لبعض الأشغال والصناعات اليدوية. كما تناولت هذه الدراسة المعوقات والمشاكل التي تحول دون تطوير انتاج وعمل المرأة في الريف وتناولت كذلك اتجاهات الأسرة حول المهن التي تفضلها لتعمل بها بناتها. حيث تبين أن التدريس كمهنة هي المفضلة لدى الأسرة لأنها غير مختلطة رغم أن العديد من الأسر طالبت بفتح مراكز تأهيل للخياطة والطباعة.

وقد خلصت الدراسة الى عدة توصيات لتطوير وضع المرأة والاستفادة من طاقاتها وتوجيهها بشكل سليم نذكر منها:

(أ) التركيز والعمل على دعم الجمعيات الخيرية والتنظيمات النسائية القائمة في المنطقة ماليا وفنياء وتشجيع انشائها في القرى التي لا توجد فيها مثل هذه الجمعيات.

(ب) وضع برامج تدريبية للقيادات المحلية والمرشدات واللجان النسائية يمكنهن من العمل الاجتماعي المتكامل في الريف.

(ج) العمل على انشاء جمعيات تعاونية انتاجية تضم الأسر المشتغلة بالحِرَف التقليدية وتشجيع المرأة المشتغلة في هذه المجالات بوضع الحوافز المادية والأدبية.

(د) الاهتمام بالمنطقة سياحياء لتحويلها الى سوق للصناعات التقليدية مما يشجع المرأة على ممارسة هذه الصناعات.

٤- <u>النوادي والجمعيات الطوعية في الأردن</u>

جاء في جدول صادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن عدد الجمعيات والنوادي النسائية المسجلة لديها قد بلغ ٧٧ جمعية ونادي، موزعة في كافة المناطق في المملكة، تركزت غالبيتها في مدينة عمان، وقد جاءت هذه الجمعيات موزعة على المناطق والمدن كالتالي:

مدينة عمّان	٣٣	جمعية ونادي
مدينة إربد	٦	جمعية ونادي
مدينة الزرقاء	٦	جمعية ونادي
مدينة جرش	٥	جمعية ونادي
مدينة مأدبا	٤	جمعية ونادي
مدينة الكرك	٤	جمعية ونادي
السلط/الفحيص	٤	جمعية ونادي
صويلح	٣	جمعية ونادي
المفرق	٢	جمعية ونادي
عجلون	١	جمعية ونادي
البلقاء	٢	جمعية ونادي
الطفيلة	١	جمعية ونادي
العارضة	١	جمعية ونادي
ماحص	١	جمعية ونادي
معان	١	جمعية ونادي
العقبة	١	جمعية ونادي
دير علا	١	جمعية ونادي
صافوط	١	جمعية ونادي
المجموع	٧٧	جمعية ونادي

وقد جاءت هذه المحاولات نتيجة لجهود نسائية فردية أو جماعية هدفت في الأساس الى دمج جمهور المرأة في المدينة أو في الريف في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير فرص العمل للمرأة وذلك بتنمية قدراتها على الانتاج الحِرَفي وتسويق هذا الانتاج. ونستطيع أن نتبين من خلال قراءة أهداف هذه الجمعيات كما جاء في نفس الجدول بأنها هدفت الى ما يلي:

١- فتح مراكز للتأهيل الحِرَفي أو المهني، مراكز تعليم الخياطة والطباعة والأعمال اليدوية المختلفة.

٢- استغلال أوقات الفراغ عند المرأة في نشاطات ثقافية ترفيهية هادفة كالقراءة وتنظيم الرحلات والحفلات.

٣- تأسيس حضانات لأطفال الأمهات العاملات، وتشغيل غير العاملات منهن في هذه الحضانات والعناية بالطفولة بشكل عام.

٤- رعاية المعوقين.

٥- أعمال البر والاحسان، كمساعدة الفقراء والأيتام والأسر الفقيرة، والطلاب الفقراء.

٦- محو الأمية عند النساء.

٧- احياء التراث القديم.

٨- نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي لدى المرأة، وتقديم العون والارشاد الأسري.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا:

<u>لماذا فشلت المشاريع الذاتية في تدريب واعداد المرأة في الريف؟</u>

كان من أهم الأهداف التي طرحتها الجمعيات الخيرية التي عملت في مناطق متعددة من الريف، هو دمج المرأة الريفية في عملية التنمية من خلال تأهيلها حِرَفيا لرفع كفاءتها وكفاءة انتاجها.

ان هذه المحاولات لم تحقق أهدافها المنشودة ولم تبلغ الغايات التي وجدت من أجلها، فبعضها توقف عن العمل، والبعض الآخر رغم استمراريته لا يؤدي دوره كما كان مقرر له.

وحتى تقوم التجربة، توضع الخطط البديلة الأكثر ملاءمة وتطورا، لا بد لنا من الوقوف عند بعض المعوقات التي أدت الى فشل أعمال هذه الجمعيات ومن هذه الأسباب:

١- عدم وضع البرامج التدريبية والانتاجية بشكل يتلاءم مع وضع المرأة في الريف، مما أدى الى عدم استجابتها لمثل هذه الخطط. فعند وضع البرامج والخطط في الريف لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مجموع الشروط والعوامل التي تحكم وضع المرأة، حيث أن المرأة الريفية تخضع للعوامل التالية:

(أ) رغبة القرويين عموما بانجاب عدد كبير من الأبناء، الأمر الذي يطيل معدل سنوات الحمل والوضع والرضاعة عند المرأة الريفية، من هنا فقد بات ضروريا وضع البرامج لتنظيم الأسرة في الريف بشكل يتناسب فيها دخل الأسرة مع عدد أفرادها مع حجم الأرض واحتياجاتها.

(ب) العلاقة التقليدية التي تربط المرأة بالرجل والأسرة عموما، وما يترتب عليها من أعمال متعددة تقع على كاهل المرأة، بالاضافة الى عدم توفر التجهيزات المنزلية الحديثة التي تقلل من أعباء المرأة.

(ج) قلة أوقات الفراغ لدى المرأة الريفية لأن بعض النساء مازلن يساهمن في الأعمال الزراعية.

(د) معارضة الزوج أو الأسرة في ممارسة أعمال خارج المنزل.

هذه الأمور مجتمعة تقلل أوقات الفراغ عند المرأة، وفي حالة توفرها تقلل إمكانية المداومة والمواظبة على العمل. من هنا وحتى تستطيع المرأة أن تتوجه للعمل خارج المنزل لا بد من وضع الخطط المجدية ماديا ومعنويا، لكي يأخذ العمل مكانا هاما في حياتها.

٢- عدم كفاية البرامج التدريبية، أو عدم التدريب الكافي، وما قد ينتج عنه من صناعات غير متقنة وبالتالي يصعب تسويقها.

٣- صعوبة التسويق وعدم وجود المستهلك من الأسباب الهامة التي تحول دون ممارسة المرأة الريفية للصناعات التقليدية.

٤- عدم وجود المواد الخام التي تحتاجها مثل هذه الصناعات وندرتها. وتعتبر المواد الخام التي تحتاجها الصناعات التقليدية سببا مباشرا لدى انتشارها أو انحسارها، ففي حين نجد أن معظم النساء القرويات يتقن أعمال الابرة لأنه لا يحتاج لأكثر من الابرة وخيطان الحرير وبعض المواد البسيطة الأخرى كالخرز والبرق والخيوط الذهبية أو الفضية كما هو الحال في الثياب الموشاة، الأمر الذي سهل عملية تناقلها من جيل الى جيل، نجد أن هذا المعدل يتناقص كلما تطورت تقنية أدوات الانتاج التي تحتاجها حرفة ما كصناعة النسيج مثلا لاحتياجاتها الى المغازل والأنوال والمواد الخام التي لا تستطيع أن تمتلكها كل الأسر، الى أن تأخذ طابع التخصص في بعض الحِرَف التي تحتاج الى مواد أولية وأدوات مستوردة مثل صناعة الزجاج.

٥- قيام ربات البيوت بتلقي التدريب حول الحِرَف التقليدية بنسبة تفوق الفتيات التي يمكن لهن التفرغ لمثل هذا العمل. إذ تشير دراسة «فرص تشغيل المرأة الريفية في منطقة جرش»، الى أن نسبة النساء من ربات البيوت اللواتي تلقين دورات تدريبية على الحِرَف التقليدية، فاقت نسبة الفتيات بثلاثة أضعاف، وتعزي الدراسة ذلك الى عدة عوامل أهمها، التحاق الفتاة في مراحل التعليم المناسبة لعمرها، أو التحاقها بوظيفة من الوظائف، أو ارتباطها الوشيك بالزواج، أو لاعتبارات التقاليد المقيدة أحيانا لخروج الفتاة والتحاقها بالحياة العامة.

من هنا فإن العديد من الصناعات التقليدية التي تمارسها المرأة مهددة على الأقل بانحسار تداولها وقلة الأيدي الخيرة بها مما ينبىء بإمكانية انقراضها.

ونظرا لأهمية هذه الصناعات، لاعتبارها جزءا من التراث القومي، ولكون هذه الصناعات نشأت في الريف أساسا، وانها وثيقة الصلة به في عناصرها المادية والثقافية، ونظرا لمجموع الأسباب التي ذكرت سابقا لا بد من أن نبين أن هذه الأسباب تشير الى اتجاهين:

(أ) ضرورة عقد الدورات التدريبية على الصناعات التقليدية وتقديم الدعم المناسب لها نظرا لأهميتها ثقافيا واقتصاديا.

(ب) ضرورة تدريب المرأة على مختلف المجالات الانتاجية الأخرى والتي تحتاجها المرأة الريفية والمجتمع المحلي، لكي لا تقع المرأة ضحية عدم توفر الأسواق ومنافسة البدائل الصناعية الحديثة، الأمر الذي يخفف من ممارستها للعمل والانتاج.

٦- ومن الأسباب الهامة أيضا التي أدت الى فشل برامج الجمعيات الخيرية، اعتماد هذه البرامج أو بعض منها على العمل التطوعي، الذي ثبت وبالتجربة من أنه لا يتسم بالديمقراطية والاستمرارية.

٥- <u>دراسة حالتين:</u>

أولا- <u>مشروع بترا</u>

١- <u>التعريف بالمشروع</u>

وهو مشروع تنموي تجاري للبساط الأردني في منطقة «بني حميدة» حيث أن هذا البساط منسوج على الأنوال التقليدية وفقا للتصاميم التي توارثتها الأجيال من نساء بني حميدة. ومن الجدير بالذكر أن أهالي بني حميدة من البدو نصف الرحل حيث يقيمون في فصول معينة من السنة في بيوت ثابتة حيث تنصب النساء أنوالهن التقليدية المؤقتة بالعصي والحجارة على الأرض ويتنقلن بفنون حرفتهن في تجوالهن من مكان لآخر. وقد جاء مشروع «انقاذ الطفل» لتنظيم هذا الانتاج بحيث يعود بدخل منتظم على النساء في المنطقة وذلك عن طريق إضافة بعض التصاميم والألوان الحديثة ومن ثم تسليم هذا المشروع لمؤسسة حكومية تتولى رعايته.

٢- بداية المشروع

قامت هيئة اليونيسيف بمشروع تمديد أنابيب للمياه لمنطقة «بني حميدة»، كما قامت باجراء مسح اجتماعي شامل للمنطقة والقيام بزيارات متعددة للتعرف عليها من حيث طبيعتها الجغرافية والبشرية والامكانيات المتوفرة لاقامة مثل هذا المشروع، وذلك في عام ١٩٨٥.

٣- جبل بني حميدة

يقع جبل بني حميدة جنوب غرب مدينة مأدبا على بعد ٣٥ كم و ٧٥ كم الى الجنوب من مدينة عمان. ينتشر على هذا الجبل اثنتا عشرة قرية هي: زهرة، القريات، بلوطة، الجديدة، مسكاور، الزينة، بقيع، العريض، الناصية، عطروز، الدير، لبا. ويتكون سكانها من عدة قبائل تنتمي جميعها الى عشيرة واحدة هي عشيرة بني حميدة، ويقدر عدد سكان هذه القرى بدون قرية «لبا» ٣٠٠٠ نسمة وذلك بناء على التعداد الذي قامت به المؤسسة، وينتمي هؤلاء السكان الى ٤٠٠ عائلة متوسط حجم كل منها، ٥-٧ أفراد. يعمل سكان بني حميدة في الرعي والزراعة والبعض يعمل في الدوائر الحكومية والشركات ولكن غالبيتهم تعمل مع القوات المسلحة، وبناء على احصاء المؤسسة عام ١٩٨٧ فإن الثروة الحيوانية في المنطقة تقدر بـ١٠٥٠٠ رأس من الأغنام والمواشي أي بمعدل ٢٥ رأس للعائلة الواحدة وتربى الدواجن والأرانب للاستهلاك المحلي من بيض ولحم ودجاج بمعدل ٥-١٠ طيور للعائلة الواحدة. وينتقل بعض سكان المنطقة الى المناطق المزروعة في موسم الحصاد حيث ينصبون خيامهم استعدادا للموسم وتساعد النساء في ذلك، كما وينتقل بعض السكان المهتمين «بالرعي» في موسم الربيع من أجل استخراج منتجات الحليب المختلفة غير أن هذا الانتقال لا يشمل كل أفراد العائلة بسبب التحاق الأطفال بالمدارس.

٤- الخدمات

يوجد مكتب بريد واحد في منطقة العريض وبه مقسم هاتف ومخفر للشرطة وعيادة ومركز صحي حيث يوجد في كل مركز من هذه المراكز هاتف، وهناك مشروع بناء عيادة في القريات وآخر في مسكاور كما توجد مدرسة ثانوية في العريض ولا يوجد فيها هاتف. هناك ستة باصات تنقل المواطنين والطلاب من قرى المنطقة الى مدينة مأدبا، كما توجد مدرسة ثانوية للبنات في العريض وأخرى في القريات، ويذهب بعض طلاب القرى الى المدارس الثانوية الموجودة في مدينة مأدبا. تتوفر خدمات المياه في جميع بيوت المنطقة ولكنها تفتقر الى خدمات الكهرباء حيث يستخدم بعض السكان مولدات كهربائية، وقامت المؤسسة باعطاء القرى المختلفة أرقاما مختلفة بقصد التعداد، ولتسهيل عملية توزيع العمل فيها كالتالي: ٩٠٠ بقيع، ٩٠٠ عطروز، ٤٠٠ العريض، ٥٠٠ بلوطة، ٢٠٠ الدير (طلاق)، ٨٠٠ زهرة، ٦٠٠ القريات، ٣٠٠ الجديدة، ١-١٠٠ الزينة، ١٠-١٠٠ المسكاور، ٧٠٠ الناصية. أما القرية «لب» فلم تدخل ضمن مشروع المؤسسة.

٥- الخطوات العملية في تصنيع البساط

تمر عملية نسج البساط بالخطوات التالية:

١- الغـــزل
٢- الصباغة
٣- إعادة الغزل (البرم)
٤- النسيج على النول

وبناء على الخطوات السابقة فإنه لا بد من نقل الصوف من مكان لآخر لأن كل امرأة متخصصـــة بالقيام بعمل معين. وقد قامت المؤسسة باستئجار غرفة واسعة لتستخدمها كمستودع لتخزين هذه المـواد حيث يتم في البداية شراء الصوف الجز من منطقة مادبا ثم يحدد وزنه ويوضع في أكياس، ومن ثم يتـــم توزيعه على الغازلات في سيارة تابعة للمؤسسة تقوم بنقله من بيت لآخر ومن قرية لأخرى. وفي الوقـــت الذي يتم فيه تسليم الصوف للغزل، يجمع الصوف المغزول الجاهز الذي يكون بانتظار سيارة المؤسســـة خارج البيت حيث يعاد وزنه وتأخذه السيارة الى المختصة بالصبغ، وتقوم المؤسسة بأخذ البقايا التـــي لا يستفاد منها في عملية الغزل حيث يستفاد منها فيما بعد لعمل «حشوة مساند» وأشياء أخرى.

وبعد عملية الصبغ، يعاد وزن الصوف ثم يعطى للغازلة، لتقوم بعملية البرم أو الفتل وذلك بلـــف خيطين أو ثلاثة معا، يصبح الصوف بعد ذلك جاهزا للنسيج حيث يؤخذ مع ورقة مرسوم عليها النمـــوذج المراد نسجه مع عينات صغيرة من ألوان الأصواف.

ومن النماذج التقليدية نموذج يسمى «الهتو» الذي يختص في صنعه قرية زهره. هذا النمـــوذج تتقاضى عليه النساء مبلغ أربعة دنانير أردني للبساط الواحد وهو أعلى سعر يدفع الآن. ويكمن السبب في ارتفاع سعر «الهتو» في أن تصنيعه يحتاج لفترة أطول نسبيا، وهنالك عائلات معينة متخصصة في هـــذا النوع. أما بالنسبة للغزل فتتقاضى المرأة مبلغ دينار ونصف أردني عن كل كيلوغرام، و ٨٣ قرشا عـــن الكيلوغرام للتي تقوم بالصباغة، ودينارين ونصف للمرأة التي تقوم بعملية النسيج، ونصف دينار للخياطـــة وجمع أجزاء البساط معا. وتتقاضى المشرفة دينارين ونصف لنصب النول والاشراف على مراحل نسجه ومن ثم فك المفرش أو البساط عن النول.

٦- عملية تنظيم الانتاج

وتوجد مستودعات الأصواف في قرية «القريات» وهي أكبر القرى والتي تبدأ منها عمليـــة الوزن والتوزيع والتخزين حيث توجد مسؤولة عن هذا المستودع وتسمى «بالمشرفة» وقد بدأت العمل فـــي شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٧ منذ شهر حزيران/يونيو تعمل كمسؤولة أيضا عن المستودع، حيث بـــدأت بتنفيذ العمل بشكل جيد وهي خريجة كلية مجتمع متوسطة في السلط ولكنها لم تجتاز الامتحان الشامـــل الذي يؤهلها لوظيفة معلمة. تقوم المشرفة بتوزيع الصوف وفصل الأكياس حسب الوزن حيث يوجد في كـــل كيس ورقة مكتوب عليها اسم المرأة التي ستقوم بالعمل، بالاضافة الى وزن الصوف وتعليمات أخرى خاصـــة

باللون وعينات من الصوف ومسجل عليها اسم القرية ورقم المنزل حيث رقمت المؤسسة البيوت في القرى في بداية المشروع. ويكون نموذج الورقة المرفقة بداخل الكيس على الشكل التالي:

اسم المرأة .....
رقم المنزل .....
اسم القرية .....
وزن الصوف قبل الغزل .....
الوزن بعد الغزل .....

ويتكرر ذلك بعد كل خطوة من الخطوات التي سبق ذكرها. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد فريق المؤسسة على تقدير حجم العمل الذي قامت به كل امرأة وعلى أساسه يقدر أجر كل امرأة والافادة من ذلك في حفظ الملفات حيث تحمل كل ورقة مرفقة بكل كيس رقما متسلسلا إذ يحمل كل كيس تم انتاجه رقما مسجلا في سجلات المؤسسة.

٧- عدد المشاركات في المشروع

يتراوح عدد المشاركات في المشروع من ٢٩٠-٣٠٠ امرأة، والعدد الأكبر أو ما يقارب مائة امرأة من قرية القريات. ويوجد في كل قرية مشرفة تقوم بتوزيع الأدوار بين النساء بحيث يعطى المجال لكل امرأة للمشاركة في العمل، وضمان دخل لها، ويقع على عاتق المشرفة توضيح الأفكار ونقلها ومتابعة تنفيذها من قبل فريق المؤسسة، كما وعليها تدعيم بعض القوانين والتشديد على عملية الاتقان في العمل لضمان تسويق المنتجات وتوضيح هذه الفكرة للنساء العاملات، ومثال ذلك دفع المؤسسة نصف المبلغ المتفق عليه اذا لم تتقن المرأة عملية الصبغ أو البرم...الخ. كما وتقوم المشرفات بالمساعدة بنصب النول والاشراف على مراحل النسيج وفك المفرش من النول وتتقاضى المشرفة المسؤولة عن المستودع راتبا شهريا مقداره خمسة وأربعون دينارا.

يصل عدد المشرفات الى ثلاثة وثلاثون تتراوح أعمارهن ما بين ٢٢-٢٧ سنة مستواهن الثقافي اعدادي أو ثانوي وواحدة فقط خريجة كلية مجتمع وهي مشرفة المستودع والوحيدة التي تتقاضى راتبا محددا من المؤسسة.

٨- حجم الانتاج

تنتج المؤسسة بسطا بأشكال مختلفة بهدف تنظيم معارض للتسويق ولكنها تفضل الانتاج على أساس الطلبات ولديها طلبات لأفراد ومؤسسات مختلفة. وإمكانية إدخال بعض الأشكال والتصاميم الحديثة على تصنيع البسط ليست كبيرة بسبب إمكانية النول نفسه ولكن تم إدخال ألوان حديثة بالاضافة للألوان التقليدية ومازال نموذج «الهتو» التقليدي يلقى رواجا كبيرا.

ولقد تم احضار خبيرة للمساعدة في صناعة البسط وتثبيت الأنوال لمدة شهر تقريبا وأضافت بعض النماذج الجديدة من البسط.

٩- عملية التسويق

تقوم مؤسسة انقاذ الطفل بعرض المنتوجات بشكل مستمر في مؤسسات ودور مختلفة بهدف بيعها أو للحصول على طلبات انتاج، حيث تفضل المؤسسة العمل على أساس تلبية الطلبات لأنها لا تحبذ تكديس الانتاج، ويبلغ معدل انتاج العاملات حوالي ٢٤٠-٢٥٠ مفرش (بساط) شهريا وكان آخر المعارض التي أقيمت في بيت مديرة المؤسسة في غور الأردن، وقد لقي رواجا كبيرا وقد تم إقامة معرض آخر يوم السبت الموافق ١٩٨٧/١٢/١٧، في كلية الهندسة بالجامعة الأردنية.

١٠- الخدمات المرافقة لمشروع (البساط)

تقوم المؤسسة بتقديم خدمات صحية من خلال القيادات الموجودة حيث يقوم الفريق التابع للمؤسسة بمتابعة أوزان الأطفال وأنواع الطعومات التي يأخذونها. وقامت المؤسسة باعطاء بعض القروض الزراعية للمهتمين بأعمال الزراعة في المنطقة.

ملاحظات الباحثة

١- عند سؤال المشرفة عن التغيرات التي أحدثها المشروع في المنطقة قالت بأنه ساهم في شغل وقت فراغ المرأة، وأتاح لها الفرص للتعرف على أناس آخرين خارج منطقة بني حميدة نتيجة للمعارض التي أقيمت والرحلات التي تنظمها، كما ساهم في خلق وعي لدى الجيل الجديد بالتراث وعملية نسيج البساط الذي اعتبرته النساء تراث الأجداد وبدأن يبدين اهتماما به خصوصا بعد أن أصبح يجلب لهن دخلا إضافيا كما سبق وبينّا ذلك.

٢- معظم النساء اللواتي كان يتم المرور بهن في المنطقة أثناء توزيع الصوف وجمع القطع الجاهزة كن يتذمرن من قلة العمل المعطى لهن، وأنه غير كاف لتأمين دخل ثابت. هذا يقودنا الى مشكلة المؤسسة في ايجاد سوق كاف للانتاج.

المشاكل التي رافقت بدايات المشروع

١- عدم توفر الهواتف للاتصال بالعاملات، وبعد المنطقة عن المناطق الحضرية.

٢- المشاكل المتعلقة باختيار المشرفات حيث أن المتقدمات في العمر أميات، مما إضطر القائمين على تنفيذ المشروع لاختيار الفتيات الصغيرات الأمر الذي تسبب بخلق مشاكل في عملية توزيع الأدوار على النساء العاملات.

٣- وجود بعض الخلافات العائلية في القرية أدى الى أن ترفض بعض المشرفات الذهاب لبيوت لا تربطهن بأصحابها علاقات جيدة للاشراف على نصب النول الخ.

٤- كان هنالك في البداية مشكلة توزيع النقود إلا أن هذه المشكلة تم التغلب عليها بواسطة مشرف وموزع من المؤسسة معروف لدى العاملات وموثوق من قِبَل أهالي القرية، يقوم بتوزيع النقود بناء على النماذج المرفقة بالأكياس.

٥- رفض النساء قبول نماذج جديدة غير النماذج المتعارف عليها، ولكن مع مرور الوقت وارشادات فريق المؤسسة تم التغلب على هذه المشكلة ولكن المتقدمات في السن مازلن يشكين من التجديد في النماذج.

<u>مشاكل تواجه فريق العمل في المؤسسة</u>

١- عدم تعاون العاملات مع المشرفات والموظفين.

٢- عدم مقدرة بعض المشرفات على توزيع الأدوار بطريقة عادلة.

٣- عدم اهتمام بعض العاملات بتقديم عمل متقن.

٤- عدم التقيد بالمواعيد وهذا يؤثر على الطلبات التي يجب انجازها.

٥- التدخل في شؤون الآخرين (من قِبَل العاملات).

٦- عدم نظافة القطع المنتجة.

٧- بُعد المسافة بين المركز ومكان المشروع.

٨- صعوبة التنقل من قرية لقرية ومن بيت لبيت بسبب تناثر البيوت.

٩- عدم تعاون بعض الأهالي مع الموظفين لعدم ثقتهم بهم.

١٠- رفض العاملات للنماذج الجديدة خصوصا الكبيرات في السن.

١١- مشكلة مطابقة الألوان في الصباغة.

١٢- مشكلة عدم مطابقة الرسم المطلوب مع الانتاج، وتعقد اجتماعات دائمة مع المشرفات لتوجيه العاملات في هذا الشأن

١٣- مشاكل الخياطة وتطبيق القطع مع بعضها بحيث تكون مرتبة ومقبولة في السوق.

١٤- مشكلة الغزل الرفيع، معظم الغازلات يحاولن أن يغزلن غزلا غليظا مما يؤثر على نوعية البساط ووزنه فيصبح ثمنه مرتفعا بالنسبة للمشتري، ولكن لسهولة الغزل الغليظ يحاولن التملص من الغزل الرفيع.

١٥- زواج بعض العاملات وانتقالهن لأماكن أخرى وترك المشروع.

مشاكل انتاجية مستقبلية تواجه المشروع

١- ان الأيدي العاملة في الأردن أجورها مرتفعة مما يحول دون تقديم هذا البساط بسعر مناسب لمثيله في الأسواق العالمية وبالذات أسواق الدول النامية الأخرى. وتجري محاولات لتقديم ألوان ونماذج حديثة وتقليدية بحيث تكون متقنة ومقبولة.

٢- أقيم هذا المشروع لتحسين وضع المرأة وتدريبها على الانتاج ولكن تسويق الانتاج يحتاج لمؤسسة أهلية أو حكومية تقوم بهذه المهمة والسؤال المطروح هو من يتبنى هذا المشروع وهل تحتاج المؤسسة الى تسليم هذا المشروع لمؤسسة أهلية.

٣- مازال المشروع بحاجة لمزيد من العمل لإقامة المعارض بهدف توفير الربح المتوخى حيث مازالت المؤسسة تقوم بتغطية الخسارة.

٤- البحث عن أسواق خارج الأردن لأن السوق في الأردن لا يستوعب كافة أنواع الانتاج بالاضافة الى ارتفاع سعر تكلفة البساط.

لقد درست حالة عشر نساء عاملات في المشروع وقد حصلنا على النتائج التالية:

العمر

اتضح أن أكثرية العينة ٥٠ في المائة كانت أعمارهن تتراوح بين ٢١-٣٥ سنة، بينما كانت ٢٠ في المائة تقع ما بين ٣٦-٥٠ سنة، و٢٠ في المائة بين ٥١-٦٠ سنة، و ١٠ في المائة فقط كانت بين ١٠-٢٠ سنة.

الحالة الاجتماعية

كانت أكثرية العينة ٥٠ في المائة متزوجات في حين كانت ٢٠ في المائة عزباء و ١٠ في المائة مطلقة و ١٠ في المائة أرملة.

المستوى التعليمي

٤٠ في المائة من نساء العينة كانت أميات و ٤٠ في المائة كانت مستوى اعدادي و ١٠ في المائة ابتدائي و ١٠ في المائة ثانوي و ١٠ في المائة كلية مجتمع.

عدد أفراد الأسرة

كان عدد أفراد الأسرة للعينة يتراوح بين ٣ وأكثر من ١٠ أفراد، فقد كانت ١٠ في المائة من الأسر يتراوح عددها ٣ أفراد في حين أن ٤٠ في المائة من الأسر كان عدد أفرادها ٦ و ٢٠ في المائة ٩ أفراد و ٤٠ في المائة ١٠ أفراد.

مواصفات العينة

١- ٥٠ في المائة من أفراد العينة لهن أبناء في الجيش.
١٠ في المائة من أفراد العينة لهن أبناء موظفين في الدوائر الحكومية.
٤٠ في المائة من أفراد العينة لم تكن لديهن أبناء عاملين.

٢- ٦٠ في المائة من أفراد العينة من تقوم أسرهن بانتاج زراعي، نصفهم يقوم بانتاج حيواني بالاضافة الى الانتاج الزراعي، تقوم أسرتان منهما ببيع فائض الانتاج الحيواني.
٢٠ في المائة من أفراد العينة ممن تقوم أسرهن بانتاج حيواني للاكتفاء الذاتي.
٢٠ في المائة من أفراد العينة ممن تعتمد أسرهن على دخل الوظيفة.

٣- ٥٠ في المائة من النساء المشاركات في المشروع مضى على مشاركتهن عامان أو أكثر.
٥٠ في المائة من النساء المشاركات مضى على مشاركتهن عام واحد.

٤- ٤٠ في المائة من النساء المشاركات لم يتلقين تدريبا ولكن تلقين بعض الارشادات من حين لآخر من موظفي المؤسسة.
١٠ في المائة من أفراد العينة ممن تدربن على الصباغة لمدة أسبوعين.
١٠ في المائة من أفراد العينة ممن تلقين تدريبا على «مد» المفارش بارشادات ادارية، لمدة شهرين، وهي مشرفة المستودع ومسؤولة عن باقي المشرفات في القرى.
٤٠ في المائة من أفراد العينة ممن تلقت تدريباً غير منتظم من كبار السن في القرية.

٥- ٦٠ في المائة من أفراد العينة ممن يعتقدن أن الاشراف والتدريب ضروري، وتلقين جزءاً من هذا التدريب على يد نساء كبيرات في السن.
٤٠ في المائة من أفراد العينة ممن يعتقدن بأن التدريب غير ضروري لمعرفتهن السابقة بالنسيج.

٦- ٨٠ في المائة من أفراد العينة ممن لهن قريبات مشاركات في المشروع.
٢٠ في المائة من أفراد العينة ليس لهن أحد مشارك.

وجدير بالذكر أن المشاركات جميعا يتلقين تشجيعا من الأهل والجيران والأصدقاء في المشروع ما عدا واحدة من أفراد العينة أجابت بأن بعض الجيران يهزأون بهذا العمل، وتعود أسباب التشجيع الى كون العمل في المشروع يتفق مع تقاليد المنطقة ولا تحتاج المرأة للخروج من البيت والمنطقة، بالاضافة الى الدخل الاضافي للأسرة وللمرأة بالذات، وشغل أوقات الفراغ.

كما وتتلقى النساء المساعدة في العمل من حين لآخر من الأخوات أو البنات أو الجارات في عملية النسيج أو الغزل أو الصباغة الخ٠٠٠، إذا ما احتجن لذلك لمعرفتهن بأن العمل يعود على المرأة بدخل.

٧- ٦٠ في المائة من أفراد العينة ممن يرغبن في تعلم الخياطة أو أي عمل آخر يمكن أن يتقنه ويتناسب مع بيئتهن.
٣٠ في المائة من أفراد العينة ممن يرغبن في ممارسة مهنة النسيج.
١٠ في المائة من أفراد العينة ممن ترغب في التدريس في المدارس أو برامج محو الأمية.

٨- ٥٠ في المائة من أفراد العينة ممن يرغبن أن تتعلم بناتهن ليصبحن معلمات أو طبيبات.
٣٠ في المائة من أفراد العينة ممن يرغبن أن تتعلم بناتهن الخياطة.
٢٠ في المائة من أفراد العينة بدون إجابة.

٩- ٢٠ في المائة من أفراد العينة لا تصادفهن مشكلات في العمل.
١٠ في المائة من أفراد العينة تصادفهن مشكلة الحصول على نوع الأصباغ الجيدة.
٢٠ في المائة من أفراد العينة، الوقت غير كافٍ بالنسبة لحجم العمل.
٥٠ في المائة من أفراد العينة يشكين من قلة العمل والدخل.

١٠- ٦٠ في المائة من أفراد العينة يعرض نساء أخريات يرغبن في المشاركة بالمشروع.
٤٠ في المائة من أفراد العينة لا يعرض أحد يوّد المشاركة في المشروع.

١١- <u>انفاق الدخل:</u>
٥٠ في المائة ينفق الدخل بشراء طعام للأسرة.
٥٠ في المائة شراء مستلزمات شخصية.

ثانيا- <u>المشروع الانتاجي للمرأة في منطقة المفرق باشراف جمعية الاغاثة الكاثوليكية</u>

١- <u>المفـــرق</u>

تقع مدينة المفرق شمال شرق مدينة عمان على بعد ٨٠ كم، ويبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠٠ نسمـــة، وتشمل المفرق والقرى المحيطة بها ومنطقة الخالدية،تشكل الاناث نسبة ٥٢ في المائة حسب احصاء عـــام ١٩٧٩.

تتميز المفرق بأنها الطريق التي تؤدي الى عدة مناطق، فهي محطة للمارين الى دولة العـــراق وسورية كما أنها امتداد لمنطقة وادي الضليل. يوجد في منطقة المفرق قاعدة لسلاح الجو الأردني مـزودة بمنطقة سكنية متكاملة منفصلة عن المفرق من حيث المنازل والخدمات، كما وهناك عدة دوائر حكوميـــة تقوم بتقديم الخدمات المختلفة مثل مديرية التنمية، مديرية التربية والتعليم، مديرية الصحة، المحكمـــة الشرعية، دائرة الأراضي بالاضافة الى الخدمات التي تقدمها البلدية والمجلس البلدي، كما وتتوفر فيهـــا المدارس الاعدادية والثانوية للاناث والذكور وعددها ٢٢ مدرسة يشكل الطلاب من خارج المفـــرق [illegible]

في المائة بينما يشكل الطلاب ما نسبته ٢٩ر٤ من نفس المفرق. والجدير بالذكر أن هناك نسبة تسـرب عدد كبير من الاناث من المدارس وذلك بناء على ملاحظات المشرفة الاجتماعية في جمعية الاغاثة.

أما المهن التي يمارسها سكان المفرق فهي بالترتيب:

١- الزراعـة
٢- الجيـش
٣- موظفين في الدوائر الحكومية المتواجدة في المنطقة

يوجد في المفرق جمعيات مختلفة تقوم بتقديم خدمات صحية، محو أمية، تعليم خياطة وهي:

١- جمعية المرأة العربية
٢- صندوق الملكة علياء
٣- المركز الاسلامي
٤- جميعة المرحيـة
٥- الاتحاد النسائـي
٦- جمعية الاغاثة الكاثوليكية (المشغل الانتاجي لزيادة دخل المرأة).

٢- <u>مشروع جمعية الاغاثة الكاثوليكية</u>

بدأ المشروع في شهر آب عام ١٩٨٤ بتمويل من «مؤسسة الانماء الأمريكية بهدف انشاء مشـروع «صناعي» يتم تسويق منتجاته تجاريا وذلك بتأهيل كوادر نسائية تقوم بعملية الانتاج وإدارة المشروع، علـى أن يتم تسليم المشروع في مرحلة لاحقة لمؤسسة محلية خاصة أو حكومية. وتجدر الاشارة الى أن الجمعيـة تقوم بعدة مشاريع تنموية في مناطق مختلفة من الأردن كما هو مبين كالتالي:

الرقم	المنطقـة	اسم المشـروع	السنة التي ابتدأ بها المشروع
١-	المفـرق	خياطـة	آب ١٩٨٤
٢-	الأزرق	خبـز	١٩٨٥
		مغربيـة	للآن لم ينفذ
٣-	جـرش	تدريب خياطـة	١٩٨٧ بدعم من أيدنيهاور
		تطريـز	١٩٧٧
		نسيج بُسُط	١٩٧٥
٤-	وادي موسى	سيراميـك	دراسة استطلاعية
٥-	الكـرك	ألعاب خشبية	دارسة استطلاعية
٦-	العقبـة	ألعاب خشبية	دراسة استطلاعية

البدايات الأولى للمشروع

قامت الجمعية باجراء دراسة استطلاعية بهدف جمع معلومات وبيانات تتعلق بالنواحي التالية:

١- الخلفية الثقافية للمرأة في المنطقة.
٢- الأســـواق:
(أ) المواد الأولية المتوفرة.
(ب) إمكانية استيعابها للانتاج.
(ج) أسعار السلع المراد انتاجها في السوق المحلية.

٣- الكوادر النسائية المدربة على مهنة الخياطة.

نتائج الدراسة الاستطلاعية

لم تكن النتائج التي توصلت اليها الدراسة واضحة بل أعطت مؤشرات خاطئة عن الأســـواق والكوادر المؤهلة في عملية التدريب.

وبناء على تلك المعلومات تم شراء ماكنات عادية للخياطة كتلك التي تستخدم في البيوت وتبين في مرحلة لاحقة انها لا تفي بأغراض المشروع الأساسية وهي التسويق التجاري للانتاج. لذلك تقرر القيـــام بدراسة أخرى أكثر عمقا وشمولية بحيث اشتملت على النواحي التالية:

١- البحث عن كوادر مؤهلة يمكن أن تساعد في التدريب كمشرفي القص والانتاج والتسويق.
٢- دراسة شاملة للأسواق حيث تشتمل:
(أ) أسعار البضائع.
(ب) توفرها في الأسواق.

وبناء على نتائج الدراسة الاستطلاعية الثانية بدأ التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث قامت الجمعيـــة بشراء الماكينات المطلوبة لعملية الانتاج.

التدريب على الخياطة

بدأ التدريب العملي للنساء في شهر شباط/فبراير عام ١٩٨٥، ومدته شهر ونصف، وقد تبعـــث الحاجة الى التدريب من كون غالبية النساء في المنطقة قد أخذن دروسا في الخياطة قبل انضمامهـــن للمشروع، ولكن تدريبهن لم يكن كافيا لطريقة الانتاج المطلوبة. وتبين أن التدريب المسبق على الخياطـــة لا يؤهل المرأة التي تنضم للمشروع لنوعية العمل في المصنع. وقد تم عقد ثلاث دورات في بدايـــة المشروع، مدة الدورة شهر ونصف لكل دورة تعطى خلال أربع ساعات يوميا وذلك على حساب الجمعيـــة

وتخرّج من هذه الدورة ٣٢ مشاركة. وفي عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تم عقد الدورات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ولمدة شهرين للدورة على أساس ساعتين في اليوم حيث دفعت المشتركات أجور تدريبهن وبلغ عددهن ٤١ متخرجة.

إدارة المصنع والانتاج

رافق بداية المشروع تشكيل فريق عمل لتنظيم عملية الانتاج في المصنع:

١- باحثة اجتماعية
٢- مشرفة قص
٣- مسوقة
٤- مشرفة انتاج

١- باحثة اجتماعية للاتصال مع الفتيات وحل المشاكل التي تواجه المشاركات في المشروع وتوعيتهن بالأمور التصنيعية والانتاجية. وقد فشل المشروع في ايجاد «ند» للباحثة الاجتماعية في المجتمع المحلي بسبب رفض فتيات المنطقة الدخول للبيوت مع العائلات حيث يفضلن العمل في مكتب أو دائرة أو التعليم، فهذه الفكرة مازالت مقبولة.

٢- مسوقة انتاج، لتتلقى تدريبا على التسويق، ولكن لم يستطع المشروع تدريب امرأة من المجتمع المحلي لأن التسويق يحتاج الى سفر للمناطق المختلفة داخل الأردن وذلك لا يتناسب مع التقاليد في المنطقة ولذلك تم اختيار مسوقة من مدينة عمان.

٣- تم تدريب مشرفة انتاج «كند» لمديرة المشروع وهي جامعية.

٤- مشرفة القص: كان من الصعب الحصول على فنيين في هذا المجال وتم اختيار «رجل» للقيام بهذا العمل والآن توجد امرأة مدربة للاشراف على القص.

بداية الانتاج

كان الانتاج في البداية قليلا والنوعية متدنية لمنافسة الأسواق المحلية، كما وبدأ العمل بخسارة مادية في التسع شهور الأولى وغطت مؤسسة الانماء الأمريكية هذه الخسارة لدفع رواتب شهرية للعاملات. وبعد ٨ شهور من التدريب والعمل ظهرت النتائج التالية:

١- تدريب ٢٠ امرأة على أساليب الخياطة التجارية.
٢- تدريب امرأتان كمشرفات انتاج.
٣- تدريب امرأة كمحاسبة وضابطة تسويق.

٤- انشاء «جمعية خياطة انتاجية تعاونية» بادارة النساء المشاركات وذلك باستعمال أساليب انتاجية تسويقية حديثة، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير عامل التكلفة.

٥- توفير راتب شهري لأربع وعشرون امرأة للاسهام في تحسين أوضاعهن الاقتصادية.

٦- تحسين المهارات الحسابية والكتابية للنساء، بعد تناقص الخسارة في السنة الثانية للمشروع بدأ المصنع بانتاج تصاعدي بدون خسارة. وابتدأت زيادة الرواتب تتناسب مع زيادة الانتاج، ومن هنا ظهرت الحاجة لتوعية النساء بأن:

- زيادة الانتاج = زيادة في الراتب
- زيادة الانتاج = ساعات العمل + نوعية الانتاج

ولتوضيح ذلك أستعملت الرسومات البيانية البسيطة بشكل يومي، لتوضيح أن ضياع ساعات العمل يؤدي الى تخفيض الانتاج وبالتالي الى تخفيض في الرواتب.

سياسة الانتاج التسويقية

تعتمد السياسة التسويقية الآن على «العقود» الموقعة مع مؤسسات حكومية أو شركات خاصة مثل:

١- الزي الخاص لعمال التنظيفات «أمانة العاصمة».
٢- الزي الخاص لعمال مصفاة البترول الأردنية.
٣- الزي الخاص للأطباء والممرضات، مستشفى مدينة الحسين الطبية.

هذه العقود والمشاريع، نوقشت مع النساء العاملات، وتم توضيح كيفية الحصول على الأقمشة، التكاليف، الأرباح، وتم التأكد من رغبة النساء المشاركات بالاستمرار في العمل ضمن هذا المشروع.

نظرة المجتمع المحلي للمشروع

لاقى المشروع ترحيبا لدى المجتمع المحلي وذلك للأسباب التالية:

١- المهنة التي تبناها المشروع وهي «الخياطة» مهنة مقبولة من السكان في المنطقة، لأنها واحدة من المهن التقليدية المرغوب فيها من قِبَل الأهل والفتاة.

٢- جمعية الاغاثة الكاثوليكية معروفة من الأهالي لخدماتها السابقة في المنطقة.

٣- التردد الدائم الذي قامت به المشرفة الاجتماعية ومديرة المشروع لأهالي العاملات مما عزز الثقة بين الأهالي وإدارة المشروع.

٤- المردود الاقتصادي والدخل الثابت الذي أضافته الفتاة العاملة للعائلة كان مشجعا للكثير من الأهالي.

٥- قامت إدارة المصنع من أجل قبول الأهالي لفكرة المشروع بدعوة الأهالي الى المصنع لمشاهدة ظروف العمل والاطمئنان على أن ظروف العمل مريحة ومحافظة في نفس الوقت، كما تم تعريف الأهالي بالمشرف الفني للقص حيث كان مع بداية المشروع (رجل) لمزيد من طمأنة الأهالي على بناتهم.

٦- تمت مراحل التدريب الأولى في كل من الكرك وعمان، لتعذر إمكانية تنفيذها في المفرق، مما استدعى الفتيات المتدربات للمكوث خارج المنزل أثناء فترة التدريب، وقد لاقت هذه الفكرة معارضة شديدة من قِبَل الأهالي في البداية، ولكن بعد أن تم شرح جميع الملابسات ودعي الأهالي لزيارة أماكن سكن الفتيات للتأكد من ظروف الاقامة والسكن تحت إشراف المشرفة الاجتماعية، زالت كافة التحفظات إزاء هذه الفكرة.

زيادة الانتاج

ولقد أتبعت الخطوات التالية لأجل هذا الهدف:

١- زيادة عدد العاملات من ٢٥ عاملة الى ٥٠ عاملة أي زيادة قدرها ٥٠ في المائة.

٢- تابع المشروع برامج التدريب منذ ابتدأ دون توقف، وذلك لتغطية التسرب الذي يحدث فجأة من قِبَل الفتيات العاملات، واللواتي قد يتركن العمل للقيام بأعمال الزراعة في مواسم محددة أو بسبب الزواج الخ.

٣- التدريب الآن على حساب المرأة وليس على حساب المشروع، ورغم ذلك فهنالك عدد كبير ودائم من الراغبات في الانضمام الى الدورات التدريبية رغم أن الادارة لا تعطي وعودا بايجاد عمل داخل المصنع وتتبع الادارة أسلوب لائحة الانتظار لإعطاء عمل حسب أولوية التدريب.

٤- العمل على ايجاد مؤسسة محلية إما خاصة أو حكومية لتبنّي المشروع بدل جمعية الانماء الكاثوليكية. وقد تم بحث موضوع التبنّي هذا مع «جمعية المتقاعدين العسكريين»، إلا أنه لم تتم الموافقة النهائية على ذلك، ومازال البحث قائما حتى الآن، حيث كان من المفترض أن تنتهي جمعية الاغاثة الكاثوليكية العمل من هذا المشروع وتسليمه لجهات محلية، في آب/اغسطس ١٩٨٦.

مردود المشروع على منطقة المفرق والنساء العاملات فيه

١- مردود اقتصادي متمثل في ايجاد دخل ثابت للمرأة في المنطقة.
٢- شغل أوقات الفراغ لدى الفتيات وخاصة غير المتزوجات منهن.

٣- في المرحلة الأخيرة من المشروع لوحظ التغير بشكل ملموس على شخصية الفتيات المساهمات بالمشروع نتيجة للمحاضرات والتوجيه المستمر من قِبَل المشرفة الاجتماعية.

٤- لاحظت المشرفة الاجتماعية أن الأهل أصبحوا يأخذون برأي الفتيات (المشاركات في المشروع) في بعض القضايا التي تتعلق بشؤون الأسرة، واذا لم تكن بشكل مباشر فعن طريق الأم.

٥- الوعي في عملية الانفاق لدى الفتيات، فقد كانت الفتيات بداية تفضل انفاق الراتب الشهري في شراء الذهب، فمن وبعد عمليات التوجيه، بشراء الحاجيات الضرورية للأسرة التي تسهل عملية العناية بالمنزل وتخفف من أعباء المرأة، كاقتناء غسالة كهربائية وما الى ذلك.

٦- تم توعية الفتيات داخل المصنع بقانون العمل والعمال.

٧- وصلت الفتيات الى درجة جيدة من الوعي الانتاجي رغم عدم قدرة أولئك الفتيات وحسب رأي المشرفة الاجتماعية باتخاذ قرارات إدارية كبيرة تتعلق بادارة ومستقبل المصنع.

المشاكل التي تواجه المشروع

١- مشاكل اجتماعية

(أ) ساعات الدوام، ساعات العمل الطويلة من (٣٠ر٧-٣٠ر٤) حددت فئة العاملات، فالمتزوجات عددهن قليل، لصعوبة التوفيق بين ساعات العمل والواجبات المنزلية.

(ب) اختفاء الفتيات ودون الابلاغ عن ذلك في مواسم معينة من السنة كأيام الحصاد ومواسم بذر الحبوب أو في المناسبات الاجتماعية المختلفة، والانقطاع عن العمل الى أن تنتهي هذه المناسبات. وفيما يتعلق بمشاركة الفتاة في عملية الزراعة، فقد تم التوصل الى أن تدفع الفتاة لعامل آخر مقدار عشرين دينار ليحل محلها بدل أن تنقطع عن العمل نهائيا.

(ج) الانقطاع المفاجيء عن العمل بسبب الزواج أو المشاكل العائلية.

٢- مشاكل فنية

(أ) توفير الأقمشة الملائمة والمواد اللازمة وبنوعية جيدة وأسعار مناسبة من الأسواق الأردنية.

(ب) الأخطاء المرتكبة أثناء الخياطة أو القص، ومحاولة ايجاد الحلول للتقليل من نسبة هذه الأخطاء.

٣- مشاكل التسويق

لعل أهم المشكلات التي من الممكن أن تواجه المشاريع الانمائية في المجتمعات المحلية هي مشكلة تسويق الانتاج وايجاد الأسواق. ويعاني هذا المشروع من كون العقود المبرمة مع الجهات الرسمية هي عقود غير دائمة، وقد يكون من الصعب ايجاد عقود مشابهة في حالة توقف بعضها أو جميعها.

أجريت دراسة تحليلية على عشر نساء عاملات في المشروع والنتائج كانت كالتالي:

العمر

٧٠ في المائة من النساء كن في فئة العمر ما بين ٢١-٣٥ سنة، ٢٠ في المائة كانت عشرون سنة أو أقل و ١٠ في المائة كانت في فئة العمر ٣٦-٥٠ سنة.

الحالة الاجتماعية

النساء غير المتزوجات في العينة يشكلن ٦٠ في المائة، والمتزوجات ٢٠ في المائة، والمطلقات ٢٠ في المائة.

المستوى التعليمي

النساء اللواتي حصلن على تعليم ثانوي يشكلن ٨٠ في المائة من العينة، أما التعليم الابتدائي فكان ١٠ في المائة من العينة والجامعي ١٠ في المائة.

عدد أفراد الأسرة

أكبر عدد من أفراد الأسرة كالتالي، ٣ أفراد ١٠ في المائة، ٦ أفراد ٣٠ في المائة، ٩ أفراد ٣٠ في المائة، ١٢ فرد ٣٠ في المائة.

١- ٤٠ في المائة من أفراد العينة لا يوجد أشخاص منتجين غيرهن في الأسرة.
٦٠ في المائة من أفراد العينة يوجد أشخاص آخرين من أفراد الأسرة منتجين.

٢- ٩٠ في المائة من أفراد العينة لا يقمن بأي عمل انتاجي آخر.
١٠ في المائة من أفراد العينة تقوم بأعمال الخياطة في البيت ويدخلها شهريا ١٠٠ دينار.

٣- ٣٠ في المائة من أفراد العينة اشتركن في المشروع حديثا.
٧٠ في المائة من أفراد العينة اشتركن في المشروع قبل أكثر من عامين
جميع العاملات تلقين تدريبا، ويعتقدن بأن التدريب كان ضروريا جدا.

٤- ٣٠ في المائة من أفراد العينة تلقين تدريبا لمدة شهر واحد.
١٠ في المائة من العينة تلقت تدريبا لمدة سنة (محاسبة وإدارة)
٦٠ في المائة تلقين تدريبا لمدة شهرين.

٥- ٣٠ في المائة لهن قريبات مشاركات في المشروع.
٧٠ في المائة لا يوجد لهن قريبات مشاركات في المشروع.

٦- ٦٠ في المائة جميع أفراد الأسرة يؤيدون مشاركتهن في المشروع.
٣٠ في المائة بعض أفراد الأسرة - الأب، الأخوة - لا يشجعون على مشاركتهن.
١٠ في المائة الاشقاء والاقرباء لا يشجعن انضمامهن للمشروع.

٧- ٣٠ في المائة لا يرغبن في القيام بعمل آخر
١٠ في المائة يفضلن عمل التريكو
١٠ في المائة يفضلن الطباعة والنسيج
١٠ في المائة يفضلن عمل كوافيرة
٣٠ في المائة يفضلن الخياطة في المنزل
١٠ في المائة يفضلن عملاً إدارياً بمردود مادي أفضل.

٨- ٣٠ في المائة لهن قريبات يرغبن في المشاركة بالمشروع.
١٠ في المائة لهن صديقات يرغبن في المشاركة.
٦٠ في المائة لا يوجد لهن قريبات أو صديقات يرغبن في المشاركة.

جميع أفراد العينة يعملن ٨ ساعات يوميا.

ترجع أسباب انضمام المشاركات للمشاريع، لتأمين دخل ثابت للأسرة، وملء وقت الفراغ، وتعلم مهنة جديدة.